الأمم المتحدة

S/2009/243



مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيطكم علما بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ مبدئيا، وستسافر البعثة إلى إثيوبيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. وسيرأس مرحلتي إثيوبيا (أديس أبابا) ورواندا (كيغالي) من البعثة كل من السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسفير روهاكانا روغوندا (أوغندا)؛ في حين سيرأس السفير جان - موريس ريبير (فرنسا) مرحلة جمهورية الكونغو الديمقراطية (غوما وكينشاسا)؛ وسترأس السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) مرحلة ليبريا (مونروفيا). وقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة المرفقة طيه (انظر المرفقات).

وبعد التشاور مع أعضاء المجلس، اتُّفق على أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

السفير توماس ماير - هارتينغ (النمسا)

السفير ميشيل كافاندو (بوركينا فاسو)

المستشار لونغ دجو (الصين)

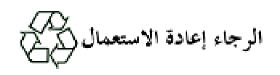
السفير خورخي أوربينا (كوستاريكا)

السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)

السفير جان - موريس ريبير (فرنسا)

السفير يوكيو تاكاسو (اليابان)

السفير عبد الرحمان شلقم (الجماهيرية العربية الليبية)



130509 130509 09-33625 (A)



السفير كلود هيلر (المكسيك)

كبير المستشارين فلاديمير سافرونكوف (الاتحاد الروسي)

الوزير فضلي كورمان (تركيا)

السفير روهاكانا روغوندا (أوغندا)

السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير هوانغ تشي ترونغ (فييت نام)

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي **تشوركين**
رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

الاتحاد الأفريقي

برئاسة السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسفير روهو كانا روغوندا (أوغندا)

١ - مواصلة تطوير شراكة فعالة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعزيز التعاون بينهما عن طريق تبادل وجهات النظر حول القضايا التي تهم كلا من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢ - تبادل الآراء حول الأوضاع التي تهم كلا من مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) لمحة موجزة عن حالة السلم والأمن في أفريقيا؛

(ب) الحالة في السودان:

'١' دارفور: التحديات التي تواجه العملية السياسية وسير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛

'٢' الوضع الإنساني في دارفور؛

'٣' تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتحديات التي تواجهه؛

'٤' السودان/تشاد: دور فريق داكار للاتصال والتحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق الدوحة والاتفاقات الثنائية السابقة.

(ج) الحالة في الصومال:

'١' التطورات السياسية والأمنية والعسكرية في الصومال وسير عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك مجموعة عناصر الدعم اللوجستي للبعثة؛

'٢' القرصنة

(د) الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: التقدم المحرز والتحديات أمام تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(هـ) عودة التغييرات غير الدستورية للحكومة إلى الظهور: الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتسوية مشكلة التغييرات غير الدستورية للحكومة ومنع وقوعها.

المرفق الثاني

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

منطقة البحيرات الكبرى (جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)

العناصر العامة

١ - الإشارة إلى التزام مجلس الأمن بسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

٢ - الإعراب عن دعم مجلس الأمن القوي لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة وتشجيعها على الاستمرار في تعزيز تعاونها السياسي والعسكري والاقتصادي من أجل ضمان تحقيق استقرار طويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى.

٣ - تأكيد الدعم لتعزيز الدينامية الإقليمية بطرق منها القيام، حسب الاقتضاء، بإقامة المشاريع الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذ التدابير المناسبة لتيسير التجارة المشروعة ووضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

٤ - التأكيد على ضرورة أن تعزز جميع الأطراف مشاركتها في عمليتي غوما ونيروبي اللتين تشكلان الإطار المتفق عليه لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحث كل طرف من الأطراف كافة على الالتزام التام مجددا بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن.

٥ - التأكيد على تأييد المجلس لاتخاذ إجراءات ضد جيش الرب للمقاومة.

٦ - التأكيد على أهمية التنفيذ التام لتدابير الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨).

٧ - التأكيد على حجم الموارد التي تخصصها الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وضرورة التزام جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية التزاما واضحا بالتعاون.

٨ - التشديد على استمرار انشغال المجلس بموضوع حماية المدنيين، لمعالجة حالة المدنيين المشردين داخليا والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتوعية بالحاجة إلى معالجة موضوعي العنف الجنسي وحماية الطفل، وتشجيع الأطراف والحكومات المعنية على ضمان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

عناصر إضافية متعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

بإشراف السفير جان – موريس ريبير (فرنسا)

٩ – الاعتراف بأن المسؤولية الرئيسية عن توطيد السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع على عاتق حكومة هذا البلد، مما يتطلب بذل جهود متواصلة طويلة الأجل وتلقي الدعم الدولي المناسب.

١٠ – إعادة تأكيد دعم المجلس لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلقي إحاطة عن خطة عملها الاستراتيجية التي طلبها المجلس في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

١١ – الاطلاع على آخر المستجدات في عمليتي كيميا الثانية وروبيا الثانية اللتين اشتركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تخطيطها وتنفيذها ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وجماعات مسلحة أخرى، والتأكيد من جديد على ضرورة تنفيذ جميع العمليات العسكرية وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واللاجئين واتخاذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين.

١٢ – دعوة السلطات الكونغولية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن بمساعدة من المجتمع الدولي.

١٣ – التأكيد على دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الصالح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بطرق منها إجراء انتخابات محلية.

١٤ – دراسة سبل تعزيز حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الأخص تكثيف الجهود الرامية إلى منع ومكافحة العنف الجنسي وتعزيز حماية الطفل، مع مراعاة الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال وحالات التزاع المسلح.

١٥ – الإشارة إلى الأهمية القصوى لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق تقديم مرتكبي الجرائم والفظائع إلى العدالة.

عناصر إضافية متعلقة برواندا

بإشراف السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

١٦ – مناقشة شواغل الروانديين في المنطقة وكيفية معالجتها باحترام سيادة جميع دول منطقة البحيرات الكبرى وسلامتها الإقليمية.

المرفق الثالث

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

ليبريا

برئاسة السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

١ - إعادة التأكيد على دعم مجلس الأمن المتواصل لليبريا حكومة وشعبا وهي بصدد إعادة بناء البلد وتوطيد أسس السلام الدائم والديمقراطية الدستورية والتنمية الاقتصادية، واحتلال المكانة اللائقة بها في المجتمع الدولي؛

٢ - الإعراب عن الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والممثل الخاص للأمين العام ولجهودهما من أجل تعزيز السلام والأمن في ليبريا؛

٣ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، وخصوصا ما يتعلق باستيفاء المعايير المحددة في التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام (S/2009/86)، وتقييم المعوقات اللوجستية التي تؤثر على تحركات قوات الجيش والشرطة التابعة للبعثة؛

٤ - تقييم القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من المؤسسات الأمنية الوطنية ومدى قدرتها على الاستمرار، وتقييم التقدم المحرز في تدريب القوات المسلحة الليبرية؛

٥ - تشجيع السلطات الليبرية على تكثيف جهودها لإعداد المؤسسات الأمنية الوطنية من أجل تحمل مسؤولية أكبر عن التصدي للتحديات المطروحة في مجال القانون والنظام؛

٦ - الإعراب عن التأييد للجهود التي تبذلها حكومة ليبريا بمساعدة المجتمع الدولي لبسط وتوطيد سلطة الدولة الفعلية في جميع المقاطعات الخمس عشرة للبلد؛

٧ - دراسة أثر العوامل المتعلقة بالمنطقة دون الإقليمية على الحالة في ليبريا، واستكشاف سبل تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمواجهة خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛

٨ - التأكيد على أهمية تعزيز وحماية حقوق المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وتقييم التقدم المحرز في مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

٩ - التأكيد على دعم المجلس للمجتمع المدني، بما في ذلك التنظيمات النسائية.

١٠ - التأكيد على ضرورة التنفيذ التام لنظام الجزاءات المتعلق بليبريا.